رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

المدى

العدد (2577) السنة العاشرة - الجمعة (31) آب 2012
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقرأ في المدى

2 عمليات دجلة تباشر مهامها رسميا في محافظتي كركوك وديالى

4 واشنطن تسلم العراق آخر دفعة من دبابات برامز

5 ٢٠ أيلول آخر موعد لتسلم استمارات المرشحين على قناة المتميزين

8 منتخبنا الوطني يتوجه الى كوريا الجنوبية اليوم لمعسكر تدريبي

الكردستاني يتمنى أن تكون الإصلاحات حقيقية وليست محاولة لكسب للوقت

بغداد / المدى

شدد التحالف الكردستاني على ضرورة أن تكون الإصلاحات السياسية التي تعتزم الحكومة إجراءها حقيقية وليس مجرد أقوال ومحاولة لكسب الوقت.

وقال النائب عن التحالف محما خليل، في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، أمس الخميس: إن تحالفه شأنه شأن الجميع يرغب بأن تكون هناك إصلاحات سياسية فعلية بعيدا عن التصريحات والوعود ومحاولات كسب الوقت.

وأوضح أن "هذه الإصلاحات لا تحتاج الى توقيتات زمنية بقدر الحاجة الى اتفاق على اعتمادها وتطبيقها مع العلم مسبقا بعدم استطاعة الحكومة تطبيقها وتنفيذها جميعا وفي آن واحد".

وألمح النائب عن التحالف الكردستاني إلى أن "الأحداث في العالم والمنطقة وغيرها من المعطيات كلها أمور ضاغطة على الكتل السياسية للالتقاء على النقاط الخلافية وتقديم التنازلات في إطار حل الأزمة السياسية الراهنة خدمة للعراق والعراقيين".

وزارة الدفاع تواجه الأزمة السورية باعتماد خطة أمنية جديدة

بغداد / غسان عادل

تعتزم وزارة الدفاع اعتماد خطة أمنية جديدة في غضون الأيام القليلة المقبلة ستطبق في أنحاء البلاد، مع التركيز على الحدود الغربية مع سوريا نظرا لما تشهده من احداث لتفادي انعكاس تداعياتها على الملف الامني العراقي.

واكد وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي: " جرت مراجعة للخطط الامنية السابقة اشرت الهفوات ونقاط الضعف، ولهذا تم رسم خطة جديدة لتكون هناك اجراءات على الارض، تسعى لتحقيق الامن للعراقيين ولاسيما في ظل الاحداث التي تشهدها سوريا ".

عضو لجنة الامن والدفاع النيابية حامد المطلك اشار الى ان لجنته تلقت معلومات تفيد باعتماد خطة امنية جديدة نظرا للاحداث التي تجري في سوريا: " تعيش المنطقة في حالة توتر نتيجة الاحداث في سوريا والعراق سيكون في مقدمة المتضررين في حال استمرار المواجهات المسلحة " مشددا على تطوير ادارة الملف الامني عبر تشجيع المواطنين على التعاون مع الاجهزة الامنية: " نحن بأمس الحاجة لتطوير الملف الامني، وافضل اجراء بخصوص ذلك الاعتماد على المواطن بتعزيز وعيه الوطني بإيقاف عمليات المداهمة والاعتقال، ليكون مساعدا للأجهزة الأمنية في تنفيذ واجباتها ".

الخبير الأمني علي الحيدري طالب باعتماد اجراءات لضمان نجاح الخطة الامنية وقال لـ المدى: " بامكان الجهات المختصة وضع الخطط، ولكن من الضروري متابعة تطبيقها على ارض الواقع، ويكون ذلك بإعادة انتشار القطعات واعتماد المعدات الحديثة في الكشف عن المتفجرات والمعلومة الاستخبارية "معربا عن عن اعتقاده بان الأحداث في سوريا: " تتطلب اجراءات امنية من قبل الحكومة العراقية لان اندلاع حرب طائفية في سوريا ستمتد الى بقية دول المنطقة و العراق من ضمنها".

وأعلنت الحكومة وعلى لسان العديد من مسؤوليها قلق بغداد من تدهور الاوضاع في سوريا واحتمال اندلاع الحرب الاهلية.

ازدهار مهنة بيع العصائر في بغداد

لفتة.. أول عراقية تدخل موسوعة غينيس

بغداد / المدى

دخلت والدة الطيار العراقي فريد لفتة، موسوعة غينتس، كأحد أعضاء فريق ابنها في نشر أكبر علم عراقي في الجو من خلال القفز المظلي فوق ولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأميركية، بحسب وكالات الأنباء. وتعد ليلى محيي محمد، والدة الطيار فريد لفتة، بعد دخولها موسوعة غينتس للأرقام القياسية أول امرأة عراقية تدخل الموسوعة.

وكانت موسوعة غينيس الشهيرة للأرقام القياسية، قد أكدت أن الشاب العراقي فريد لفتة قد حقق رقما قياسيا بنشر العلم العراقي هو الأكبر على الإطلاق من خلال القفز الحر بالمظلات، حيث يبلغ حجم العلم ٤,٠٢٣,٢ متر مربع، أي ما يعادل مساحة ١٤ ألف قدم مربع تقريبا. وحطم لفتة الرقم القياسي السابق للعلم التركي الذي بلغت مساحته ٥٣١ مترا مربعا والذي سجل باسم المواطن التركي غزالي بلطيق الذي هبط فوق قاعدة عسكرية في تركيا عام ٢٠٠٥. وجاء دخول العلم العراقي الموسوعة بعد تمكن المظلي العراقي المغترب فريد لفته من تحطيم الرقم القياسي لأكبر علم هذا الأسبوع حينما قفز فوق منشأة شيكاغو في ولاية إلينوي في الولايات المتحدة لينشر أكبر علم عراقي في الجو. وكان للفتة إنجازات مشابهة، إذ حلق في وقت سابق فوق مدينة أوريغون بواسطة كرسي خشبي مربوط ببالونات الهيليوم.

وبالإضافة إلى رفع أكبر علم حسب موسوعة غينيس للأرقام القياسية فقد سجل لفته انجازا آخر هو الطيران بدون محرك او منطاد و عبور ثلاث ولايات أميركية.

ومن المقرر أن يقام لهذا الشاب حفل تكريمي في إمارة موناكو برعاية الأمير وليم وبحضور كبار المسؤولين في الإمارة.

من جانبها، أشادت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بانجاز لفتة ودخوله موسوعة غينتس، وأعلنت عن استعدادها لتقديم الدعم التام والتسهيلات اللازمة لكل العقول العراقية النيّرة والمبدعة في المجالات كافة.

كربلاء تصفها بـ"الخطيرة" والبصرة تهدد بتشكيل قوة عشائرية

الأمن النيابية تحذر الحكومة من تنامي سوق سوداء للأسلحة

بغداد / المدى

حذرت لجنة الأمن والدفاع النيابية، أمس الخميس، من تنامي ظاهرة السوق السوداء لبيع الأسلحة وخصوصا في محافظة البصرة، ومخاطرها على الأمن القومي العراقي، وهو ما أيده تجمع عشائري في البصرة، مهددا بتشكيل قوة عشائرية مسلحة، فيما وصف مجلس محافظة كربلاء، شراء الأسلحة من السكان في محافظات الوسط والجنوب بـ"الخطير".

وقال عضو اللجنة عباس البياتي لوكالة كردستان للأنباء "آكانيوز": إن لجنته ناقشت مسألة جمع السلاح من وسط وجنوب العراق "ووجدت هذه الظاهرة خطرة تمس الأمن القومي العراقي".

وأضاف أن هناك سببين يرفعان من خطورة هذه الظاهرة وهما "الأول أن هناك دولا فعلا دخلت على الخط وبدأت تشتري السلاح بأسعار عالية وهذه الدول تدفع باتجاه إفراغ العراق والوسط من السلاح وجعله سوق سوداء لتجارة السلاح وهذا أمر محظور قانونا، والأمر الثاني، هو تسويق السلاح إلى دول خارجية وزيادة الحرب فيها".

وأوضح البياتي أن اللجنة قدمت طلبا إلى الحكومة لمتابعة هذه الظاهرة لتعالجها بحزم وبالسرعة الممكنة، مشيرا إلى "إلقاء قبض على عدد من المجاميع التي تتاجر بالأسلحة وأدلت بمعلومات، ومن خلال هذه المعلومات ستعمل الحكومة على متابعة كل من يبيع السلاح بهذه الطريقة".

وبين أنه "عندما تفتح سوق سوداء للسلاح بهذه الطريقة لا شك أن الذي يدفع لشراء هذه الأسلحة وبأثمان باهظة لاستخدامها اليوم في سوريا، سيستخدمها غدا في العراق وبعدها تركيا وهذه الجهة التي تدفع تنوي زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة".

من جانبه، قال أمين عام مجلس عشائر التحرر والبناء في البصرة محمد الدنبوس، خلال مؤتمر صحفي: إن "المجلس يتابع بقلق شديد الأحداث في سوريا، ويخشى من انعكاسها سلباً في حال استمرارها على الوضع الأمني في العراق".

وأضاف أن "المجلس يستنكر بشدة تدخل تركيا والسعودية وقطر في الشأن السوري من أجل تأجيج الطائفية في المنطقة"، حسب قوله.

ولفت الدنبوس إلى أن "المجلس قد يضطر إلى تشكيل قوة عشائرية مسلحة لردع الدول التي تسعى لتدهور الوضع الأمني في العراق"، معتبراً أن "قطر والسعودية وتركيا تتعامل مع تجار لغرض إفراغ وسط وجنوب العراق من الأسلحة، ومن ثم تهريبها إلى سوريا لدعم المجاميع المسلحة"، مؤكدا أن "أسعار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة تضاعفت في الآونة الأخيرة بسبب تلك الحملة".

من جانبه، قال نائب الأمين العام لمجلس عشائر التحرر والبناء عتبة الحمداني في حديث لـ"السومرية نيوز" على هامش المؤتمر: إن "الصراع الطائفي هو الذي يغذي العنف في سوريا برعاية دول تسعى لإشعال النار في المنطقة". وأوضح أن "تصاعد وتيرة الأحداث في سوريا من المتوقع أن يلقي بظلاله سلباً على جميع دول المنطقة، ومنها دول الخليج".

من جهته، أكد رئيس مجلس المحافظة صباح حسن البزوني أن "البصرة شهدت في الآونة الأخيرة زيادة مفاجئة في الطلب على شراء الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، ما أدى الى ارتفاع أسعارها"، مبيناً أن "المجلس لم يتعرف بعد على الجهات التي تدفع ثمن الأسلحة، ولا يعلم أين تذهب بعد شرائها".

وأشار البزوني الى أن "القوات الأمنية اتخذت إجراءات للحد من تجارة الأسلحة، واعتقلت بعض المتاجرين بها خلال الشهر الحالي"، مضيفاً أن "مجلس المحافظة يتمنى إفراغ البصرة من الأسلحة ولكن ليس بهذه الطريقة".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب حاكم الزاملي، كشف في (١٥ آب ٢٠١٢)، عن وجود حملة منظمة لجمع أسلحة خفيفة ومتوسطة من وسط وجنوب العراق من أجل تهريبها إلى سوريا، واتهم دولة مجاورة بتمويل تلك الحملة، بينما اتهم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في (٢٠ آذار ٢٠١٢)، أطرافاً من داخل العراق بإرسال مقاتلين وخبراء بصناعة المتفجرات للقتال إلى جانب المعارضة السورية، وفيما نفى تدخل جيش المهدي بالنزاع الدائر هناك، اعتبر اتهام الصدريين بدعم الأسد "فرية تقف وراءها جهات تكيل بمكيالين".

وثيقة تكشف عن تقاضي سبعة نواب مخصصات سكن مخالفة للقانون

بغداد / المدى

كشفت وكالة كردستان للأنباء "آكانيوز"، عن وثيقة رسمية صادرة من إحدى اللجان في مجلس النواب وموجهة إلى رئيس المجلس أسامة النجيفي، تبين تورط سبعة نواب بتسلمهم مخصصات بدل السكن في حين لديهم وحدات سكنية حكومية.

الوثيقة التي تحمل تاريخ الرابع من شهر آب الجاري، وجهت من لجنة شؤون الأعضاء، وتضمنت ردا على كتاب مهمش من النجيفي بتأريخ ١٤ آذار الماضي والذي تضمن ورود معلومات عن بعض أعضاء مجلس النواب يتسلم مبالغ مخصصات سكن إضافة إلى تخصيص دار أو شقة سكنية له. وتظهر الوثيقة رد اللجنة والذي جاء بأن "بعد مخاطبة الدائرة المالية في مجلسنا، ودائرة العقارات التابعة لمجلس الوزراء تبين أن الذوات أدناه يجمعون بين الحالتين لذلك نقترح مفاتحتهم لغرض إرجاع الأموال التي أخذت دون وجه حق أو إحالة القضية إلى هيئة النزاهة". وترد أسماء النواب السبعة في الوثيقة، وهم أحمد عبد الله الجبوري، وسليم عبد الله الجبوري، وفائزة محمد كاظم وليد العبيدي، وعبد ذياب جزاع العجيلي، وزهير محسن محمد وليد الأعرجي، وعبد الرحمن حسن خالد اللويزي، وهيفاء نسيم محمد علي، بحسب الوكالة.

أوصت باستثناء المدانين بتهم الفساد المالي ومزوري الشهادات من قانون العفو

النزاهة النيابية تكشف عن قرب استضافة أربعة وزراء ومحافظين

بغداد / المدى

كشفت لجنة النزاهة النيابية، أمس الخميس، أن مجلس النواب سيستضيف خلال الأيام القليلة المقبلة أربعة وزراء وعددا من المحافظين بشأن بعض الخروق في أداء عملهم، فيما رفعت توصيات إلى هيئة رئاسة المجلس لاستثناء المدانين بتهم الفساد المالي ومزوري الشهادات من قانون العفو العام، وإرجاعهم إلى درجاتهم الوظيفية التي يستحقونها.

وقال عضو اللجنة النائب عن كتلة الأحرار جواد الشهيلي في حديث لوكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "مجلس النواب سيستضيف خلال الأيام القلية المقبلة وزراء الموارد المائية مهند السعدي، والكهرباء كريم عفتان، والمالية رافع العيساوي، والنفط عبد الكريم اللعيبي للتباحث في أمور مهمة في وزاراتهم".

وأشار إلى "وجود خروق في عملهم وعدم تقديم خدمة للمواطن"، مضيفا أن "مجلس النواب سيستضيف أيضا عددا من المحافظين لتلكئهم في عملهم". ووافق مجلس الوزراء في كانون الثاني على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٤ التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الإستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب ٢٠٠٧. وأظهر التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أن العراق والسودان وبورما احتلوا المرتبة الثالثة من حيث الفساد في العالم، التي احتل الصومال المرتبة الأولى في التقرير وتبعته أفغانستان، وأشار التقرير إلى أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية تعيش حالة فلتان الفساد من أي رقابة، وزيادة في نهب ثرواته الطبيعية، وانعدام الأمن والقانون، في حين أكد التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠٠٦، أن العراق وهاييتي وبورما احتلوا المراكز الأولى من بين أكثر الدول فساداً في العالم.

العضو في لجنة النزاهة حسين الأسدي، قال خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في مبنى مجلس النواب: إن "لجنة النزاهة النيابية قررت خلال اجتماع عقدته، أمس الأول، استثناء المدانين بتهم الفساد المالي والإداري مزوري شهادات الإعدادية فما فوق من قانون العفو العام". وأضاف الأسدي أن "اللجنة قررت أيضا إرجاع الأموال التي تقضها الموظفين بالدرجات الوظيفية بشهادات مزورة وإعادتهم إلى درجاتهم الوظيفية التي يستحقونها"، مؤكدا أن "اللجنة أرسلت كتاب رسمي إلى هيئة رئاسة البرلمان توصي بالنظر بتلك القرارات".

العدل: أعدمنا السعودي مازن لإدانته بتفجير مركز للشرطة

بغداد / المدى

كشفت وكالة كردستان للأنباء "آكانيوز"، عن وثيقة رسمية صادرة من إحدى اللجان في مجلس النواب وموجهة إلى رئيس المجلس أسامة النجيفي، تبين تورط سبعة نواب بتسلمهم مخصصات بدل السكن في حين لديهم وحدات سكنية حكومية.

الوثيقة التي تحمل تاريخ الرابع من شهر آب الجاري، وجهت من لجنة شؤون الأعضاء، وتضمنت ردا على كتاب مهمش من النجيفي بتأريخ ١٤ آذار الماضي والذي تضمن ورود معلومات عن بعض أعضاء مجلس النواب يتسلم مبالغ مخصصات سكن إضافة إلى تخصيص دار أو شقة سكنية له. وتظهر الوثيقة رد اللجنة والذي جاء بأن "بعد مخاطبة الدائرة المالية في مجلسنا، ودائرة العقارات التابعة لمجلس الوزراء تبين أن الذوات أدناه يجمعون بين الحالتين لذلك نقترح مفاتحتهم لغرض إرجاع الأموال التي أخذت دون وجه حق أو إحالة القضية إلى هيئة النزاهة". وترد أسماء النواب السبعة في الوثيقة، وهم أحمد عبد الله الجبوري، وسليم عبد الله الجبوري، وفائزة محمد كاظم وليد العبيدي، وعبد ذياب جزاع العجيلي، وزهير محسن محمد وليد الأعرجي، وعبد الرحمن حسن خالد اللويزي، وهيفاء نسيم محمد علي، بحسب الوكالة.

قطع المتحدث الرسمي لوزارة العدل حيدر السعدي الجدل حول إعدام المواطن السعودي مازن محمد ناشي محول المساوي بأن دائرة التنفيذ في الوزارة نفذت فعلا عقوبة الإعدام شنقا بحقه، وذلك بعد أن تعارضت أنباء عدة حول تنفيذ الإعدام من عدمه، كان منشأ هذا التعارض من داخل المؤسسة العراقية ذاتها. وقال حيدر السعدي في تصريح خاص لصحيفة "عكاظ" نشرته امس الخميس "إنه تم عزل مازن من سجن الحماية القصوى ببغداد يوم الاثنين المنصرم مع خمسة وعشرين سجينا آخرين مدانين في قضايا إرهابية إلى سجن شعبة تنفيذ الأحكام" مشيرا إلى أنه تمت "تهيئتهم للإعدام شنقا في المكان المخصص للتنفيذ مقابل سجن هذه الشعبة بشكل تدريجي على مدى ثلاثة أيام، ليصبح إجمالي عدد المنفذ بحقهم عقوبة الإعدام ستة وعشرين سجينا من جنسيات عراقية وأردنية وسورية".

لكن المتحدثة باسم منظمة العفو الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان نيكول شويري قالت "إن الأرقام التي أدلت بها السلطات العراقية تقل عن الأرقام الفعلية، بالنظر إلى التكتم الذي يحيط بعمليات الإعدام والافتقار إلى المعلومات".

وأوضح المتحدث باسم وزارة العدل العراقية في حديثه للصحيفة أن مازن تم اعتقاله في الرابع من أغسطس آب ٢٠١٠ بتهمة انضمامه إلى مجموعة إرهابية قامت بتفجير مركز للشرطة في العاصمة بغداد، بدء محاكمتهم، ما يقوض الحقوق الأساسية للمتهمين الذين يعتبرون ابرياء حتى تثبت ادانتهم".

وحضت المنظمة السلطات العراقية على "الامتناع عن اللجوء الى عقوبة الاعدام، وتخفيف جميع الاحكام الى السجن المؤبد واعلان وقف تنفيذ الاحكام".

وكانت السلطات اعلنت الاثنين (٢٧ آب الجاري) تنفيذ حكم الاعدام بحق ٢١ متهما بالارهاب بينهم ثلاث نساء، وكذلك تنفيذ الحكم بحق خمسة اخرين الاربعاء(٢٩ آب) بينهم سوري الجنسية".

ونفذت السلطات العراقية اعدامات جماعية هذا العام بينها اعدام ١٤ شخصا في شباط ٢٠١٢ سبقها اعدام ١٧ مدانا في كانون الثاني، مما دفع المفوضية العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان لمطالبة السلطات العراقية مطلع العام الى وقف تنفيذ احكام الاعدام حتى الغاء هذه العقوبة.

يذكر أن الأمم المتحدة أحصت تنفيذ حكم بإعدام بأكثر من ١٢٠٠ شخص في العراق منذ عام ٢٠٠٤، الا ان عدد من تم تنفيذ الاعدام فيهم ما زال غير معروف بشكل دقيق.

واعادت بغداد العمل بتنفيذ عقوبة الاعدام عام ٢٠٠٤، بعدما كانت هذه العقوبة معلقة خلال الفترة التي اعقبت اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، ويسمح القضاء العراقي بعقوبة الإعدام في نحو ٥٠ جريمة، منها الإرهاب، والاختطاف، والقتل، وتتضمن ايضا جرائم اخرى مثل الاضرار بالمرافق والممتلكات العامة.